

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٧٧

الاثنين، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-40232 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): يغطي تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي سبق أن تلقاه أعضاء المجلس، الفترة بين ١٩ آذار/مارس و ١٦ حزيران/يونيه. وسأكرس إحاطتي اليوم للتطورات التي حدثت منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وأسلط الضوء على بعض الملاحظات الرئيسية الواردة في التقرير.

وقبل أن أنتقل إلى التطورات الأخيرة، أود أن أعرب عن جزعي إزاء مستوى العنف الذي شهدناه في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل خلال الأشهر الماضية.

وفي الأشهر الأخيرة، استمر العنف على مستوى عال، مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين. ومنذ منتصف آذار/مارس، قتل ٤٩ فلسطينيا في مظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية إسرائيلية، بما في ذلك في المنطقة ألف، وهجمات وهجمات مزعومة ضد إسرائيليين، وفي العنف المرتبط بالمستوطنين. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بأخطر الهجمات الإرهابية داخل إسرائيل منذ سنوات، قتل فيها ١١ إسرائيليا وثلاثة مواطنين أجانب.

كما أن إطلاق صاروخ من غزة باتجاه إسرائيل - وهو الأول منذ نيسان/أبريل - هو أيضا تنكير مثير للقلق بهشاشة الحالة في قطاع غزة. وقد زاد من تأجيج العنف المتصاعد وتفاقمه الخطوات الاستفزازية والخطاب التحريضي.

ومن الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الأطراف خطوات فورية لخفض حدة التوترات وعكس الاتجاهات السلبية التي تقوض احتمالات التوصل إلى حل سلمي للنزاع على أساس الدولتين، مع قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا ومستقلة ولديها مقومات البقاء وذات سيادة. ولن يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات محددة لنزع فتيل الأزمات والحفاظ على الهدوء فحسب، بل سيتطلب أيضا مضاعفة الجهود لتعزيز السلطة الفلسطينية ودعم استراتيجية أوسع نطاقا يمكن أن تكفل توجيه الجهود الجماعية التي تبذلها الأطراف والمجتمع الدولي نحو واقع قائم على وجود دولتين.

وفي الفترة منذ ١٦ حزيران/يونيه، استمرت للأسف حوادث العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي ١٧ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على ثلاثة فلسطينيين وقتلتهم وأصابت ستة آخرين بجروح في سياق عملية عسكرية إسرائيلية وما تلاها من اشتباكات مسلحة بين قوات الأمن الإسرائيلية وفلسطينيين في جنين. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية في بيان إن الجنود ردوا بإطلاق النار باتجاه مركبة بعد أن أطلق رجال مسلحون النار عليهم من داخلها. وزعم فيما بعد أن الرجال أعضاء في جماعات فلسطينية مسلحة.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وأردته قتيلا بالقرب من جدار الفصل في مدينة قلقيلية بالضفة الغربية. وقال متحدث رسمي باسم قوات الأمن الإسرائيلية إن الجنود أطلقوا النار على "مشتبه به خرب" الجدار. وأفيد بأن الرجل كان يحاول الوصول إلى موقع عمل في إسرائيل.

وفي ٢١ حزيران/يونيه، قتل مستوطن إسرائيلي رجلا فلسطينيا، بطعنه خلال شجار اندلع عندما نصب مستوطنون إسرائيليون خياما على ممتلكات يملكها فلسطينيون بالقرب من قرية إسكاكا في سلفيت. واعتقلت الشرطة الإسرائيلية مشتبه بها.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاما بالقرب من قرية سلواد، القريبة

وأدعو حكومة إسرائيل إلى إنهاء هدم الممتلكات المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، ومنع احتمال تشريد الفلسطينيين وإخلائهم، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والموافقة على الخطط التي ستمكن الفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

ولا أزال أشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار العنف ضد المدنيين، الذي يفاقم انعدام الثقة ويقوض التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ولا بد من وقف أعمال العنف ومحاسبة جميع مرتكبي العنف.

إنني أدين الهجمات الإرهابية التي شنها الفلسطينيون والإسرائيليون العرب ضد المدنيين في إسرائيل في الأشهر الأخيرة. وتلك الهجمات، وهي الأكثر دموية منذ سنوات، لا يمكن أبدا تبريرها ويجب أن يدينها الجميع بوضوح.

وأدين أيضا عمليات قتل الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، ولا سيما فيما يتعلق بالحوادث التي لا يبدو أنها تشكل تهديدا مباشرا للحياة. وألاحظ أنه حتى الآن في عام ٢٠٢٢ قتل ١٥ طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية مقارنة بتسعة أطفال قتلوا هناك خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ويجب ألا يكون الأطفال أهدافا للعنف أو أن يتعرضوا للأذى. وأكرر التأكيد على أنه يجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميّنة عمدا إلا عندما لا يمكن تجنبها تماما من أجل حماية الأرواح.

وأشعر بالفرح إزاء مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة وبالانزعاج إزاء سلوك بعض أفراد أجهزة الأمن الإسرائيلية في سياق جنازتها. وأكرر دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في مقتلها وضرورة ضمان محاسبة المسؤولين عنها. ويجب ألا يكون الصحفيون أبدا أهدافا للعنف.

وأكرر التأكيد على أن الإطلاق العشوائي للصواريخ على المراكز السكنية الإسرائيلية محظور بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف فورا.

من رام الله، توفي لاحقا متأثرا بجراحه. وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي إنه أصيب بالرصاص خلال عملية اعتقال بين مجموعة من الشبان كانوا يرمون المركبات بالحجارة.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اعتدى مستوطنون إسرائيليون من البؤرة الاستيطانية عدي عاد على مزارعين فلسطينيين وأصابوهما بجروح خطيرة، أحدهما في حالة خطيرة، وأشعلوا النار في ثلاث مركبات فلسطينية بالقرب من قرية المغير، شمال شرق رام الله.

وبالانتقال إلى غزة، في ١٨ حزيران/يونيه، أطلق مقاتلون فلسطينيون في القطاع صاروخا باتجاه مدينة عسقلان الإسرائيلية. تم اعتراض الصاروخ بواسطة نظام القبة الحديدية، ولم يتسبب في أي إصابات أو أضرار. وردا على ذلك، قصفت قوات الدفاع الإسرائيلية أهدافا لحماس في القطاع، بما في ذلك عدة مراكز مراقبة بالقرب من محيط غزة، ولم ترد أي تقارير عن وقوع إصابات.

أنتقل الآن إلى عدة ملاحظات تتعلق بتنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

لا يزال التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يثير بالغ القلق. وتشكل المستوطنات انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي تقوض آفاق تحقيق حل قائم على وجود دولتين من خلال التفاوض المنهجي لإمكانية إقامة دولة فلسطينية تتمتع بوحدة الأرض والاستقلال والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء.

وأدعو حكومة إسرائيل إلى وقف التقدم في جميع الأنشطة الاستيطانية فورا.

ومما يثير القلق أيضا استمرار عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا. وعلى وجه الخصوص، يساورني قلق عميق إزاء الآثار المحتملة لحكم المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن مسافر يطا والخسائر الإنسانية التي ستلحق بالمجتمعات المحلية المعنية إذا ما نفذت أوامر الإخلاء.

نهاية السنة وتعويض التكاليف المتزايدة، يحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى ٣٦ مليون دولار من الأموال الإضافية. وفي مواجهة قيود مماثلة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعاني عجزا بمقدار ١٠٠ مليون دولار.

وأشكر جميع الدول الأعضاء التي مولت الوكالة بالفعل هذا العام والدول التي أكدت تقديم أموال إضافية في مؤتمر إعلان التبرعات بشأن الأونروا الذي عقد في نيويورك الأسبوع الماضي. وأشجع المانحين على توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية تلك التكاليف المتزايدة. وضمان استمرار الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات الإنسانية ليس ضرورة إنسانية فحسب، بل هو أيضا أمر حيوي لاستقرار في المستقبل.

وكما أظهرت الأحداث التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة مرة أخرى، فإن الاستمرار في إدارة النزاع إلى ما لا نهاية ليس خيارا قابلا للتطبيق. فلا بديل عن عملية سياسية مشروعة من شأنها أن تحل المسائل الأساسية التي تحرك النزاع.

وأحث الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي قاطبة على اتخاذ خطوات تمكن الطرفين من استئناف المسار نحو حلول تفاوضية مجدية، وفي نهاية المطاف، نحو السلام.

ولا تزال الأمم المتحدة تشارك بنشاط في دفع تلك الجهود قدما مع جميع الأطراف المعنية، وهي ملتزمة بدعم جهود الفلسطينيين والإسرائيليين لحل النزاع وإنهاء الاحتلال من خلال تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته .

أود أن ألفت انتباه المنكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

وما زالت قلقا أيضا إزاء الحالات المتعددة التي استخدم فيها المسؤولون خطابا خطيرا وبغيضا أثار التوترات وأشعل شرارة العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

إن هشاشة الحالة السياسية والأمنية، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، تثير قلقا بالغا. وقد أدى استمرار أسباب النزاع وانعدام الإرادة السياسية لتغيير المسار إلى تمكين المتطرفين وتآكل التصور السائد بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء بأن حل النزاع يمكن تحقيقه.

وفي غزة، لا تزال الحالة هشة، ولا يزال خطر التصعيد قائما. وقد مكنت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون لتحسين حياة الفلسطينيين والتدابير التي تتخذها إسرائيل لتخفيف القيود وتيسير المزيد من النشاط الاقتصادي، بما في ذلك زيادة فرص وصول العمال من غزة إلى سوق العمل الإسرائيلية، من استمرار وقف إطلاق النار الهش.

بيد أن الحفاظ على الهدوء ليس كافيا وغير مستدام. ولا بد من بذل المزيد من الجهود للتخفيف من شدة الحالة الإنسانية وتمكين الاقتصاد من النمو، مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الرفع الكامل لعمليات الإغلاق الإسرائيلية، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). فما من سبيل آخر عدا الحل السياسي المستدامة سيخفف الضغوط على سكان غزة الذين طالبت معاناتهم.

إن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية - التي تفاقت بسبب قيود الاحتلال، وغياب الإصلاحات الفلسطينية الجادة، والآفاق غير الواضحة لدعم المانحين - تتطلب اهتماما عاجلا. وفي ذلك الصدد، أرحب بالدعم المالي المتجدد من الاتحاد الأوروبي، الذي سيوفر للسلطة الفلسطينية الإغاثة المؤقتة الحاسمة.

ومع ارتفاع أسعار السلع الأساسية، تزداد الاحتياجات والتكاليف الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد ازدادت تكلفة بعض المواد الغذائية الأساسية مثل دقيق القمح بنحو ٢٠ في المائة في الضفة الغربية وأكثر من ٤٠ في المائة في غزة. وازدادت تكلفة الشحن وحده بأكثر من ٢٥ في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وللحفاظ على العمليات الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى

كدولة ديمقراطية ويهودية إلى جانب دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء.

ونحن، على غرار الآخرين في مجلس الأمن، نشعر بالقلق إزاء مقتل الصحفية الفلسطينية الأمريكية شيرين أبو عاقلة. وما زلنا نشدد على أهمية المساءلة عن وفاة أبو عاقلة المأساوية. ولن تتوانى الولايات المتحدة في دعواتنا إلى المساءلة الشفافة للمسؤولين عن هذه المأساة إلى أن تتحقق العدالة.

وبشكل منفصل، نشعر بالقلق إزاء الممارسة المستمرة المتمثلة في استخدام الرفات البشرية كورقة مساومة. وفي الشهر الماضي، التقت السفيرة توماس - غرينفيلد مرة أخرى مع ليا غولدين، وهي أم تحتجز حركة حماس رفات ابنها. وما زلنا نشعر بالإحباط إزاء القسوة المتمثلة في حرمان الأسرة من تأبين أحبائها كما يجب. كما تعرف عائلات فلسطينية كثيرة هذه المعاناة، حيث توجد رفات فلسطينية لم تُعد إلى عائلات كذلك. ويجب إعادة الرفات البشرية إلى أسرهم فوراً وبدون قيد أو شرط.

وفي غضون ذلك، ينبغي ألا تغيب عن بالنا المصاعب التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون. وكان نحو ١,٨ مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي في آذار/مارس من هذا العام. ويعيش أكثر من ٨٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية وغزة في فقر ويكافحون من أجل توفير الغذاء اللازم لإطعام أسرهم.

وقد أحاط المنسق الخاص فينسلاند علماً عن حق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ولكن من المؤسف أن قدرة الأونروا على توفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين يعوقها عدم استقرارها المالي الذي طال أمده. والولايات المتحدة هي أكبر مانح للوكالة، حيث ساهمت بمبلغ ٣٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٢١، وقد أعلننا بالفعل عن ٧٩ مليون دولار لعام ٢٠٢٢. ونعترق تقديم دعم إضافي هذا العام، ونرحب أيضاً بالتبرعات التي أعلن عنها في مؤتمر الأونروا لإعلان التبرعات في ٢٣ حزيران/يونيه. وبغية دعم الشعب الفلسطيني، نحث جميع

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. لا تزال الولايات المتحدة تقدر جهوده الدؤوبة للتعاون الوثيق مع الطرفين للحد من التوترات عن طريق الحوار.

والتوتر الحالي في الميدان، كما ذكر، واضح وخطير. وقد أعربت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً عن غضبها إزاء سلسلة الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين هذا العام، وندين الهجمات الصاروخية التي أطلقت من قطاع غزة مرة أخرى هذا الشهر، والتي أنهت، كما يعلم أعضاء المجلس، فترة توقف إطلاق الصواريخ من غزة لمدة شهرين. ويعيش العديد من الإسرائيليين، وخاصة الذين يقيمون بالقرب من الحدود مع غزة، في خوف دائم من أن يتعرضوا أو تتعرض عائلاتهم للهجوم في أي وقت. وهذا الأمر يجب أن يتوقف. كما نشجب تصاعد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، بما في ذلك وفاة علي حسن حرب، وهو فلسطيني في الضفة الغربية قُتل في الأرض الزراعية لأسرته.

نحيط علماً بتقرير أيار/مايو ٢٠٢٢ الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي وجد أن أكثر من ألف فلسطيني أصيبوا بالذخيرة الحية التي أطلقتها القوات الإسرائيلية في عام ٢٠٢١، أي سبعة أضعاف عدد المصابين بالذخيرة الحية في العام السابق.

كما يساورنا قلق عميق إزاء عمليات الإخلاء المحتملة في مسافر يطا، التي أيدتها المحكمة العليا الإسرائيلية. ونحث على عدم حدوث عمليات الإخلاء هذه. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تزيد من حدة التوتر وتقوض الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، مثل النشاط الاستيطاني وعمليات الهدم والتحريض على العنف وعمليات الطرد.

وسيسافر الرئيس بايدن إلى المنطقة في تموز/يوليه للقاء القادة الإسرائيليين والفلسطينيين للحث على الهدوء واستكشاف سبل تعزيز تدابير متساوية من الأمن والحرية والفرص لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وتواصل إدارة الولايات المتحدة الحالية تأكيد دعمها القوي لحل الدولتين، الذي يظل أفضل طريقة لكفالة مستقبل إسرائيل

المانحين على توفير تمويل قوي وموثوق به والانضمام إلينا في دعم الإصلاحات الرامية إلى زيادة رقابة الوكالة ومساءلتها وشفافيتها. مواصلة عملها الحيوي.

وأخيرا، تؤكد الولايات المتحدة مرة أخرى التزامها بحل الدولتين وتلاحظ أهمية عملية شاملة، عملية تنطوي على مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضا المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وعلى الجهود المتواصلة التي يبذلها فريقه.

وفي الأسبوع الماضي، زارت وزيرة شؤون آسيا والشرق الأوسط في المملكة المتحدة، أماندا ميلينغ، إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. والتقت الوزيرة بالعديد من الإسرائيليين والفلسطينيين الملهمين الذين يقومون بعمل حيوي لتحسين الحالة، بمن فيهم رواد قطاع الأعمال الفلسطينيين الذين، على الرغم من التحديات، يقفون وراء نجاح الاقتصاد الفلسطيني. والتقت الوزيرة أيضا بإسرائيليين في اللد يعملون على سد الفجوات وتعزيز التسامح والتعايش في مجتمعاتهم.

بيد أن الزيارة جرت على خلفية استمرار العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما يبرز تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإننا نشهد استمرار الاتجاهات السلبية والخسائر غير الضرورية في الأرواح. وقد رأت الوزيرة بنفسها في الأسبوع الماضي ما تسببه عمليات الطرد والهدم من الألم والمعاناة للفلسطينيين في مسافر يطا وحي الشيخ جراح. ومن الضروري حماية حقوق الإنسان وكفالة المساءلة عن الأعمال والانتهاكات غير القانونية.

وانتقل إلى الأونروا حيث لاحظت الوزيرة عن كثب الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة في المساعدة على الحفاظ على الاستقرار من خلال تقديمها للخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية للاجئين الفلسطينيين. وتقخر المملكة المتحدة بأن تعلن هذا الأسبوع عن اتفاقية التمويل الجديدة متعددة السنوات مع الأونروا، وأن تقدم ١٥ مليون جنيه استرليني هذا العام. وندرك التحديات التي تواجه الوكالة ولنلتزم بكفالة أن يكون التصدي لها على أساس مالي أكثر قابلية للاستمرار. وندعو جميع المانحين، ولا سيما من المنطقة، إلى

ويجب ألا نتجاهل الخسائر التي ألحقها هذا النزاع الطويل الأمد بشعب غزة. وما زلنا ندعو السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول والتجارة. وقد تسببت خمسة عشر عاما من هذه القيود في إلحاق أضرار جسيمة بمستويات معيشة الفلسطينيين العاديين في غزة. إن دعم الأزدهار لسكان غزة يصب بقوة في مصلحة إسرائيل على المدى الطويل. ونشجع على الالتزام المحدد زمنيا بإيجاد حل دائم لغزة.

وتؤكد التوترات المستمرة أن التوصل إلى حل عادل ودائم ينهي الاحتلال ويحقق السلام لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين قد طال انتظاره. ونحث الأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، على بذل كل ما في وسعها لإعادة البناء والثقة والسير على طريق العودة إلى الحوار.

السيدة بونغو (غابون) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته المهمة.

إن السلام في الشرق الأوسط الذي نسعى إليه جميعا يعتمد أساسا على إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين. ويتطلب هذا الاحتمال التزاما راسخا من جميع الأطراف والمجتمع الدولي. ويؤمن بلدي بحل الدولتين. وتكشف المعلومات المستكملة عن الحالة الميدانية التي سمعناها للتو من المنسق الخاص أن الطريق إلى هذا الهدف لا يزال مليئا بالعديد من العقبات والتحديات، ولا سيما ذات الطابع السياسي والإنساني والأمني.

ويشكل اتباع سياسة توسيع المستوطنات غير القانونية وهدم المنازل وطرد الأسر، التي يجري توسيعها في القدس الشرقية والأراضي المحتلة في تحد للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، عقبة رئيسية أمام عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. ويؤدي القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية في ١٢ أيار/مايو بالموافقة على خطط للمضي قدما في بناء أكثر من ٤٠٠٠ وحدة في مواقع مختلفة في الضفة الغربية إلى تفاقم تفتيت أراضي الضفة الغربية. وعلى نفس المنوال، يشكل هدم تسعة مبان فلسطينية في المنطقة في ١ حزيران/يونيه مصدرا للتوتر.

إن الأزمات السياسية والأمنية تؤثر على الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا.

كما أن الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي ضروري لضمان تمويل يمكن التنبؤ به للمساعدة الإنسانية. ونرحب بعقد مؤتمر إعلان التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في ٢٣ حزيران/يونيه.

بالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على غزة وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) حتى يمكن توزيع المساعدة الإنسانية دون عوائق.

ونحث الأطراف على استئناف المفاوضات لحل الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية وتحقيق سلام حقيقي ودائم. كما ندعو الجهات الفاعلة الإقليمية والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى تكثيف جهودها لإعادة القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة الحوار بحسن نية. أخيراً، نؤكد من جديد دعمنا للمنسق الخاص تور فينسلاند على جهوده الدؤوبة لإيجاد حل سلمي لهذا النزاع الذي يدور في بيئة معقدة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

يساور فرنسا القلق إزاء الاتجاهات في الميدان التي تهدد إمكانية حل الدولتين. وما زلنا ندافع باستمرار عن حل الدولتين، وعاصمتها القدس، على النحو المحدد في المعايير المتفق عليها وقرارات المجلس والقانون الدولي. وفي غياب بدائل قابلة للتطبيق يقبلها الطرفان، فإن هذا هو الحل الوحيد العادل والدائم الذي يلبي التطلعات المشروعة لكلا الشعبين ويضمن مصالح إسرائيل الأمنية الطويلة الأجل واستقرار المنطقة. ولن نتهاون فرنسا أبداً في أمن إسرائيل.

تدين فرنسا توسيع الخطط الاستيطانية التي تهدد مستقبل الدولة الفلسطينية وقدرتها على البقاء، وتدعو إسرائيل إلى وقف الإجراءات الجارية لتوسيع المستوطنات الجديدة أو إنشائها، ولا سيما الخطط الرامية إلى توسيع المنطقة E-1.

ومن دواعي القلق الأخرى عدم استقرار العديد من الفلسطينيين الذين يخاطرون بتجريدهم من أراضيهم نتيجة لمشروع محمية ناحال أوغ. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن أي خطط توسعية أو هدم أو تجريد للممتلكات الفلسطينية والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وعلاوة على ذلك، ظلت فلسطين على مدى عقود رهينة أزمة سياسية لها عواقب وخيمة على السكان المدنيين. ونحيط علماً بالقرار الذي اتخذته لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في ١٠ أيار/مايو بالتركيز على المسائل الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الإصلاحات المالية للسلطة الفلسطينية، وتعزيز الإيرادات، والتجارة والمياه والطاقة.

وقد أدى تصاعد العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى جعل الحالة على أرض الواقع أكثر تقلباً. ومن غير المقبول عنف الشرطة الذي يصحب الاعتقالات الجماعية المتعددة بالذخيرة الحية للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال. وبالمثل، يجب وقف أعمال الإرهاب وإطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل.

وندعو القادة السياسيين من كلا الجانبين إلى منع خطاب الكراهية والتعصب ومكافحته وقمعه لأنه يزرع العداة ويقوض جهود السلام. إن لقادة الرأي دوراً حاسماً في تخفيف حدة التوترات المجتمعية ويجب عليهم عدم التهاون إزاء جميع أشكال التعبير عن الكراهية وتمجيد الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، نرحب بإدانة رئيس السلطة الفلسطينية للأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين وإدانة أعضاء الحكومة الإسرائيلية لخطاب الوصم والعنصرية الذي يستهدف الفلسطينيين. ونرحب أيضاً بالترام المجتمعين المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين ببناء السلام.

ونحيط علماً بنتائج التحقيق الأولي الذي أجرته الأمم المتحدة في ظروف الوفاة المأساوية للصحفية شيرين أبو عاقلة التي قتلت أثناء أداء واجبها. وندعو الطرفين إلى العمل معاً لضمان تحقيق العدالة.

وفيما يتعلق بالمسألة المؤلمة المتعلقة بإعادة الرفات البشرية إلى الأسر، ندعو الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق ربما يساهم في تهيئة بيئة من الثقة تقضي إلى بناء السلام.

حيث التمايز ونحيط علما بقرار بعض الدول الأعضاء موافقة مواقفها مع التشريعات الأوروبية المتعلقة بوضع العلامات.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته التي تشكل - بالاقتران مع أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) - مصدر قلق بالغ من تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي ظل الاحتلال الإسرائيلي قلت قدرة فلسطين على البقاء إلى أقصى حد.

ونلاحظ مع الشعور ببالغ القلق أن إسرائيل قد حددت نسبة ١٨ في المائة من القطاع جيم في الضفة الغربية منطقة للمناورات العسكرية ونسبة ٥٠ في المائة لأغراض أخرى - مما أدى فعليا إلى إغلاق المنطقة أمام أنشطة البناء والاقتصادية والتنمية الفلسطينية.

وفي تحدٍ لرفض المجتمع الدولي عززت إسرائيل خطتها الرامية إلى الاستمرار في بناء أكثر من ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في مناطق مختلفة، بما في ذلك كريات أربع وشيلو، الأمر الذي يهدد بإخلاء ٢٠٠ ١ من الفلسطينيين من مسافر يطا.

ومما يزيد الشعور بالقلق أن التوسع المستمر للمستوطنات قد امتد للأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، في انتهاك لحق فلسطين في تقرير المصير وجعل قيام دولة فلسطين المستقلة، ذات السيادة والمتصلة جغرافيا أمرا بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. وكل شبر من التوسع الاستيطاني الوحشي سيجعل من الصعب تحقيق الحل الدولتين. ونحث إسرائيل على الكف عن الاستخفاف بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية والامتناع عن مواصلة تقويض أساس حل الدولتين.

كما ظلت الحالة الأمنية في الأراضي المحتلة متقلبة خلال الفترة الأخيرة. وندين بشدة استمرار العنف من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين الذي أسفر عن خسائر فادحة في صفوف الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال. وقبل ستة أسابيع قتلت الصحفية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة أثناء تغطيتها لعمليات قوات الأمن الإسرائيلية في مدينة جنين بالضفة الغربية. وأعرب المجلس في بيان

كما يساورنا القلق إزاء عمليات الهدم الأولى في مسافر يطا في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة. وندعو إسرائيل إلى التعليق النهائي لعمليات إخلاء الأسر الفلسطينية، فضلا عن عمليات الهدم. إن تلك التدابير تزيد من الشعور باليأس وتصب في مصلحة المتطرفين من جميع الأطراف. إن هذا السياق الضار يتطلب إعادة إطلاق عملية سياسية على وجه الاستعجال.

ترحب فرنسا بالقرارات التي اتخذتها حكومة بينيت لزيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين، وخاصة من غزة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتحسين حياة الفلسطينيين. ولكن لن تعالج هذه الفرص الاقتصادية مسألة احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان أو تمنع تصعيدا مماثلا لما حدث في أيار/مايو ٢٠٢١ مع بقاء الأسباب الجذرية السياسية للنزاع. ولهذا السبب فإن فرنسا مصممة على العمل لإعادة توفير أفق سياسي. وفرنسا على استعداد لتحقيق تلك الغاية إلى جانب شركائها، لا سيما الأردن ومصر.

أخيرا، ستواصل فرنسا دعم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجتمع المدني. لذلك زادت تبرعاتها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى مستوى تاريخي هذا العام حيث وصلت إلى ٣٥ مليون دولار.

وتكرر فرنسا الإعراب عن قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية. ونكرر التأكيد على أنه يجب تحقيق العدالة فيما يتعلق باغتيال نزار بنات. وتحت فرنسا أيضا على إجراء تحقيق شفاف في ملابسات وفاة الصحفية شيرين أبو عاقلة.

سيواصل بلدي أيضا الدفاع عن الحيزين المدني والإنساني، خاصة من خلال دعمه المستمر للمنظمات غير الحكومية الست التي أدانتها السلطات الإسرائيلية مؤخرا.

وفي الوقت نفسه نردد نداءات الأمم المتحدة بالتنظيم العاجل للانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية التي تأجلت لأكثر من عام. ولن تعترف فرنسا بأي تغييرات في خطوط عام ١٩٦٧ باستثناء تلك التي يتفق عليها الطرفان. ونذكر الدول الأعضاء بالتزاماتها من

التي لها تأثير كبير على الأطراف المعنية، أن يبذل جهودا حقيقية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما. ويجب أن نعزز الحل القائم على وجود دولتين بأقصى قدر من الإلحاح، بدلا من انتظار الظروف المواتية للحوار.

ويجب أن نلتزم بمفهوم عدم قابلية الأمن للتجزئة، مع إيلاء نفس القدر من الأهمية للشواغل الأمنية لكلا الطرفين، بدلا من السماح ضمنا بأن يقوم أمن أحد الجانبين على انعدام أمن الطرف الآخر. ويجب علينا أيضا أن نتأثر في الحفاظ على نهج مسؤول، بدلا من السماح لعدم اليقين في السياسات والانتكاسات بزيادة تعقيد عملية السلام. وفي نهاية المطاف، يجب أن نتخلى عن المعايير المزدوجة وأن نتمسك بموقف موضوعي ومحايد بدلا من الانخراط في الممارسة الطويلة الأجل المتمثلة في إقامة حواجز أمام معالجة المجلس للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية.

في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه، عقد قادة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (بريكس) القمة الرابعة عشرة لمجموعة البريكس وأصدروا إعلان بيجين، الذي أكد فيه قادة تلك البلدان الخمسة من جديد دعمهم للسلام والازدهار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم جهود السلام في الشرق الأوسط.

والصين، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، ستدعم دائما السلام والعدالة، والضمير الإنساني والإنصاف، والجانب الصحيح من التاريخ. وسندعم بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وسنواصل بذل جهود دؤوبة لتحقيق سلام شامل وعادل ومستدام في الشرق الأوسط.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على تقريره عن أنشطة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يساورنا القلق إزاء استمرار، بل وتصعيد، التدابير الانفرادية التي تقضي إلى خطوات لا رجعة فيها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي العام الماضي، وافقت إسرائيل على بناء أكثر من ١٢ ٠٠٠

صحفي (SC/14891) عن إدانته لذلك الحادث. ونحيط علما بأن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صرحت قبل بضعة أيام بأن قوات الأمن الإسرائيلية هي التي أطلقت النار، مما أسفر عن مقتل أبو عاقلة وإصابة زميلها. ونحث إسرائيل على إجراء تحقيق جنائي في هذا الحادث في أقرب وقت ممكن ونشر نتائجه لضمان المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا، فضلا عن توضيح موقفها أمام المجتمع الدولي. ويجب عليها أن تفعل ذلك.

إن قضية فلسطين اختبار حقيقي للعدالة والإنصاف الدوليين. لقد حضر عدد من الدول الأعضاء مؤتمر إعلان التبرعات الذي نظمته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الأسبوع الماضي. ورغم حقيقة أن الأونروا تعمل منذ أكثر من ٧٠ عاما دليل على تضامن المجتمع الدولي مع اللاجئين الفلسطينيين، فإنها للأسف تعني أيضا أن قضية فلسطين ظلت لأكثر من ٧٠ عاما بدون حل وحرمت من العدالة الدولية.

وأشار المفوض العام للأونروا، السيد فيليب لازاريني، في مؤتمر إعلان التبرعات إلى أن طفلا يبلغ من العمر ١٢ عاما في غزة عاش أربعة نزاعات مسلحة وعاش طوال حياته أو عاشت طوال حياتها في ظل الحصار. فكيف يمكننا أن نجعل جيلا نشأ في سياق النزاع والعنف والحصار يؤمن بالسلام والمستقبل؟ وهذه مسألة تتطلب اهتماما ودراسة جادين من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

لقد ثبت مرارا وتكرارا أن قضية فلسطين هي جوهر السلام في الشرق الأوسط. والإدارة المجزأة للأزمات ليست بديلا عن تسوية شاملة وعادلة. ولا يمكن للتدابير الاقتصادية والإنسانية المحدودة أن تمحو الدين السياسي والأمني، في حين أن السياسات الوطنية الفردية لا يمكن أن تحل محل توافق الآراء الدولي الراسخ والعملية المتعددة الأطراف، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة واحدا تلو الآخر.

والمطلوب في الوقت الحاضر هو اتخاذ إجراء عاجل وحاسم للحيلولة دون الانحراف التام عن مسار التقدم المحرز بشأن الحالة الفلسطينية والإسرائيلية. ونهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف

ونعتقد أنه لا يمكن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلا على أساس صيغة الدولتين المعترف بها عالمياً.

وبالإضافة إلى ذلك، لن يكون من الممكن التوصل إلى حل مستدام طويل الأجل بدون تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين. وفي ذلك الصدد، نؤيد مبادرات مصر وخطط الجزائر لاستضافة الجولة المقبلة من المحادثات بين ممثلي فتح وحماس. ولا يزال اقتراحنا باستخدام منصة موسكو مطروحاً أيضاً على الطاولة.

وفي ظل الظروف الراهنة، من الضروري مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الشاملة للفلسطينيين المحتاجين، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو في البلدان العربية المجاورة. وفي ذلك الصدد، نؤيد جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بوصفها الكيان الدولي الرئيسي لتقديم المساعدة للفلسطينيين في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وتحسين الهياكل الأساسية والظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

أكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) من جديد التزام المجتمع الدولي بالحل القائم على وجود دولتين، ودعا الأطراف إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، وطالب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية. وشدد أيضاً على الحاجة إلى بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية.

ولا يزال يساورنا قلق شديد إزاء التطورات الأخيرة في الضفة الغربية والقدس وغزة. لقد أودت الهجمات العنيفة وقتل المدنيين بحياة العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت أيضاً أعمال التدمير والاستنزاف. وما فتئنا ندعو باستمرار إلى مناهضة جميع أعمال العنف ونكرر دعوتنا إلى الوقف الكامل للعنف.

كما أننا نتابع بقلق التطورات في مسافر يطا. وتصاعدت التوترات بشأن احتمال الإخلاء القانوني للأسر الفلسطينية. يجب تجنب التدابير الانفرادية الأخرى التي تغير الوضع الراهن على أرض الواقع من دون مبرر وتقوض جدوى الحل القائم على وجود دولتين. ومن الأهمية

وحدة سكنية وجرى هدم أكثر من ١٠٠٠ منزل فلسطيني. إن خطط السلطات الإسرائيلية لمضاعفة عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان المحتلة بحلول عام ٢٠٢٦ تتناقض بشكل مباشر مع أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد موقف روسيا الثابت بأنها لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سورية.

ويؤسفنا أن نلاحظ أن مستوى العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية ما زال يتزايد باطراد، بما في ذلك من خلال مضايقة المسيحيين والمسلمين وفرض قيود على وصولهم إلى الأماكن المقدسة.

وفي الوقت نفسه، استمرت الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية خلال ما يسمى بالعمليات التي كثيراً ما تستهدف النساء والأطفال. ومما له دلالاته أيضاً مقتل مراسلة الجزيرة شيرين أبو عقة في ١١ أيار/مايو، بينما كانت تغطي عملية الجيش الإسرائيلي في جنين. ونحيط علماً بالاستنتاجات التي خلص إليها ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عقب تحليلهم لذلك الحادث المأساوي، بأن المسؤولية عن مقتل الصحفية تقع على عاتق الجيش الإسرائيلي.

وفي ١٠ حزيران/يونيه، شن سلاح الجو الإسرائيلي مرة أخرى غارات على سورية، مستهدفاً مطار دمشق الدولي. ولحقت أضرار جسيمة بالمطار ولحقت أضرار بالمدراج، مما أدى إلى تعليق جميع الرحلات الجوية، بما في ذلك الرحلات الإنسانية.

ويبدو أن إسرائيل قد منحت تفويضاً مطلقاً لاتخاذ إجراءات غير قانونية أحادية الجانب في المنطقة، بموافقة ضمنية من واشنطن، التي منعت فعلياً أي فرصة لإحياء عملية السلام. وفي المقابل، يسعى زملأونا في المجلس إلى فرض السلام الاقتصادي على الفلسطينيين من دون السماح لهم بإنشاء دولتهم المستقلة أو تلبية تطلعاتهم المشروعة.

وحقيقة أن المجتمع الدولي يتجاهل أساساً الانتهاكات المنهجية لحقوق الفلسطينيين هي انعكاس واضح للمعايير المزدوجة للبلدان الغربية فيما يتعلق بأحكام القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان، التي نشهدها أيضاً فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا.

تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام. وستواصل الهند دعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على وجود دولتين، وهي تقف على أهبة الاستعداد للإسهام البناء في هذه الجهود.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الهامة التي قدمها إلى مجلس الأمن صباح اليوم عملاً بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأشكره أيضاً على تسليط الضوء على التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية لاستعادة الهدوء بين الأطراف الرئيسية والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي طال أمده، والذي لم يؤثر سلباً على إسرائيل وفلسطين فحسب، بل على منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص إلى المجلس تثير بالغ القلق. وهي تمثل مزيداً من الابتعاد عن توقعات المجلس في عام ٢٠١٦ بأن دعوته إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية من الممكن أن تلبى تيسيراً للسلام والأمن اللازمين لبدء عملية تفاوض ذات مصداقية بشأن جميع قضايا الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويساور وفد بلدي قلق بالغ لأن الفترة قيد الاستعراض شهدت أعلى زيادة في عدد الأنشطة الاستيطانية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، ويأسف بالغ الأسف لقرار السلطات الإسرائيلية في ١٢ أيار/مايو بالموافقة على خطط للمضي قدماً وبناء أكثر من ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في مواقع مختلفة في الضفة الغربية. ومما يثير القلق أيضاً خطر الإخلاء القسري لما يقرب من ١ ٢٠٠ فلسطيني، بمن فيهم أكثر من ٥٠٠ طفل، من مجموعة من القرى الفلسطينية في منطقة مسافر يطا بالضفة الغربية.

لذلك فإننا ندعو إلى أقصى درجات ضبط النفس في الأنشطة الاستيطانية التي لا تعزز أمن إسرائيل أو آفاق السلام والاستقرار، كما يمكننا جميعاً أن نلاحظ. وفي ذلك الصدد، نذكر بواجب السلطات

بمكان أن يبعث المجتمع الدولي والمجلس برسالة قوية ضد أي خطوة يمكن أن تحول دون إمكانية تحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين.

ونحيط علماً بالمبادرة الإسرائيلية لزيادة عدد تصاريح العمل في إسرائيل للفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة. ولا بد من النظر في المزيد من الإجراءات للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية. وهناك حاجة إلى الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين.

لا تزال الحالة المالية غير المستقرة المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مسألة مثيرة للقلق، لأن افتقار الوكالة إلى التمويل يمكن أن يؤثر سلباً على تقديم الخدمات الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين وأماكن أخرى. وفي الاجتماع الذي عقدته لجنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات للأونروا في الأسبوع الماضي، أكدنا من جديد التزامنا بدعم الوكالة من خلال مساهماتنا المالية السنوية. وقد ساهمت الهند بالفعل بمبلغ ٢٠ مليون دولار على مدى السنوات الأربع الماضية، كما تعهدت بتقديم ٥ ملايين دولار للميزانية البرنامجية للأونروا لعام ٢٠٢٢. وبصفتنا عضواً في اللجنة الاستشارية للأونروا، شاركنا بنشاط أيضاً في اجتماعها الأخير المعقود في لبنان.

إن المساعدة المالية التي تقدمها الهند للأونروا وشراكتها الإنمائية مع السلطة الفلسطينية لدعم جهودها لبناء الدولة تجسد صورة عن التزام الهند الراسخ الذي لا يتزعزع بالحل السلمي للقضية الفلسطينية. وما فتئت الهند تدعو باستمرار إلى إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين الطرفين، ونعتقد أنها أفضل طريق نحو تحقيق هدف حل الدولتين. ويجب أن تستند تلك المفاوضات إلى الإطار المتفق عليه دولياً، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة وشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. ويدفع الإسرائيليون والفلسطينيون أثماناً غير متناظرة لغياب المحادثات المباشرة بشأن المسائل السياسية الرئيسية، ولا يبشّر بالخير بالنسبة للسلام في الأجل الطويل في المنطقة.

وقد أيدت الهند دوماً حل الدولتين الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض والمفوضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة

المصادقية من أجل حل الدولتين وجميع قضايا الوضع النهائي المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء استمرار حوادث العنف التي يشارك فيها الإسرائيليون والفلسطينيون. إن التوتر المتصاعد الذي شهدناه في الشهر الماضي، مع سلسلة الهجمات ضد المواطنين الإسرائيليين والغارات العسكرية في الأراضي الفلسطينية، وصل إلى ذروته مع إطلاق الصواريخ التي استهدفت الأراضي الإسرائيلية. ونشجب أي هجوم إرهابي وندين بشدة إطلاق الصواريخ التي تعرّض المدنيين للخطر.

وتحتّ البرازيل الطرفين على الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تزيد من التحريض على العنف والتوتر في المنطقة. يشمل ذلك استخدام الخطاب الخطر والمفعم بالكراهية، فضلاً عن الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تعرّض للخطر التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. إن تخفيف حدة الحالة في الميدان وإعادة بناء الثقة تدبيران عاجلان ضروريان لإحياء عملية السلام.

ويساور البرازيل القلق أيضاً إزاء الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية. ولا يمكن لعملية سياسية واسعة النطاق أن تزدهر في غياب الظروف الاقتصادية الملائمة. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون المساعدة الدولية المنسقة لتزويد السلطة الفلسطينية بأساس مالي جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. ومن المهم بنفس القدر التصدي للعقبات الهيكلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، الذي يحتاج إلى الدعم لتعزيز إنتاجه الصناعي والزراعي.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالموارد المالية، نأسف للتحديات المزمّنة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونظراً لافتقارها إلى الوسائل اللازمة لتعبئة الأموال الضرورية، فإنها لا ترقى إلى مستوى توفير الحماية والمساعدة اللتين تأذن بهما الأمم المتحدة. وكما يبين السيناريو

الإسرائيلية اتخاذ خطوات هامة تتسق مع المرحلة الانتقالية التي تغطيها الاتفاقات السابقة، وخاصة ضد مشاريع التوسع وعمليات الإخلاء والهدم التي تقوّض احتمالات تحقيق حل الدولتين.

ونُعرب أيضاً عن قلقنا إزاء الموجة الأخيرة لمقتل أكثر من ٦٠ فلسطينياً، وندعو السلطات الإسرائيلية إلى إجراء تحقيق شامل في جميع الحوادث التي تتطوي على الاستخدام المزعوم غير المتناسب للقوة ضد الفلسطينيين، وفقاً لالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني. والمساءلة مطلوبة لإصلاح ما تحطّم من الثقة اللازمة للمفاوضات المباشرة بين الطرفين.

ولا يمكن إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها الصحيح على سكةٍ ينعدم فيها الأمن والاستقرار والثقة. لذلك لا يمكن اعتبار موجة الإرهاب الأخيرة في إسرائيل مفيدة للقضية الفلسطينية تحت أي ظرف من الظروف. ونكرر إدانتنا القاطعة لجميع أعمال الإرهاب هذه، ونجزم بأنه لا يمكن لأي مبرر أن يمكّن من التغاضي عن هذه الأعمال. ونشجّع القيادة الفلسطينية على عدم التسامح مطلقاً مع هذه الأعمال، وكذلك جميع الأطراف على إدانة جميع أشكال العنف.

وبوصفنا المجلس، تقع على عاتقنا مسؤولية مساعدة الأطراف على اتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على تهدئة الحالة على أرض الواقع عندما تكون الأطراف نفسها غير قادرة على القيام بذلك بطريقة تعزز السلام والاستقرار. وفي ذلك الصدد، يجب أن نرقى إلى مستوى مسؤوليتنا التاريخية لصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي اللذين يستحقان العيش جنباً إلى جنب في سلام، على النحو المتوخى في حل الدولتين.

وفي الختام، تدعو غانا كلا الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات وتقويض السلام والثقة المتبادلة اللازمين على وجه السرعة، أولاً، لتحقيق استقرار الحالة وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، وثانياً، لتهيئة الظروف المواتية للسلام والاستقرار اللازمين للمفاوضات اللاحقة ولتنشيط المفاوضات ذات

فالسكان ضعفاء ويعيشون هناك منذ أجيال. وإذا نُفذت تلك الخطط، فإن العواقب الإنسانية ستكون وخيمة، وسيُفقد ٢٠٠ ١ من السكان - أكثر من ٥٠٠ منهم أطفال - كل شيء، بما في ذلك منازلهم ومدارسهم وإمكانية وصولهم إلى المياه.

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أن جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي للمناطق المحتلة تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ولذلك، نحث إسرائيل على الامتناع عن تنفيذ هذه الخطة. وعلاوة على ذلك، نكرر نداءنا إلى السلطات الإسرائيلية لوقف جميع عمليات التوسع الاستيطاني وعمليات الإخلاء والهدم.

ونشدد على ضرورة حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ولكل فرد الحق في العيش في أمان. واسمحوا لي أيضاً أن أسلط الضوء على العدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا هذا العام. ومن بين الفلسطينيين الـ ٤٨ الذين قتلوا بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو، هناك ١٤ طفلاً. وهذه الحالة لا تُطاق ولا يمكن أن تستمر. ويجب على قوات الأمن أن تتصرف بشكل متناسب ومتسق مع القانون الدولي.

كما وقعت عدة هجمات إرهابية أسفرت عن مقتل ١٠ مدنيين إسرائيليين وثلاثة مدنيين أجانب. وأود أن أكرر إدانة النرويج لجميع أشكال الإرهاب. وندين أيضاً الصواريخ والهجمات من غزة باتجاه إسرائيل. ونحن ندرك حاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها ضد مثل هذه الهجمات، بينما نشدد على أن أي تدابير تتخذ يجب أن تمتثل للقانون الدولي.

وأنقل الآن إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن أزمة تمويل الوكالة - فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي - تتطوي على إمكانية حدوث عواقب وخيمة، بما في ذلك على الاستقرار الإقليمي. وتلعب الأونروا دوراً حاسماً في تعزيز الحقوق وخدمة الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. ونحث الجهات المانحة على زيادة مساهماتها، ونؤيد زيادة التعاون مع المنظمات الأخرى في حدود ولاية الأونروا.

العالمي حالياً، فإن عدم كفاية المعونة الاقتصادية للمنطقة ليس مسألة توافر مالي بقدر ما هو مسألة ذات أولوية سياسية. وعلى الرغم من قيود الميزانية على المستوى الوطني، بذلت البرازيل جهوداً للاستجابة لنداءات الأونروا للحصول على التمويل. وسررنا في الأسبوع الماضي بالإعلان عن مساهمة مالية إضافية. ونؤيد تجديد ولاية الأونروا في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

ومن ناحية إيجابية على نحو أكبر، تشيد البرازيل بالمبادرات الملموسة الرامية إلى توفير الفرص الاقتصادية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل. ونرحب باستئناف سياسة تحديد حصص للفلسطينيين من غزة ونتوقع أن نرى المزيد من المبادرات في ذلك الصدد، بالنظر إلى فوائدها الطويلة الأجل للتكامل الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالسيناريو الانتخابي في فلسطين، تثنى البرازيل على اللجنة المركزية الفلسطينية للانتخابات لإتمامها بنجاح عمليات التصويت للمجالس المحلية. ولا نزال نعتقد أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستزيد من الإسهام في الاستقرار السياسي في المنطقة. وتشجع البرازيل المصالحة فيما بين الفلسطينيين، وهي خطوة حاسمة لاستئناف حوار حقيقي في عملية السلام. وينبغي أيضاً السعي إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية.

ولا بديل عن الالتزام الحقيقي بحل الدولتين، كما ذكرنا السيد فينسلاند اليوم. ونتوقع من الحكومة الفلسطينية المتصالحة والقيادة الإسرائيلية القادمة أن تجددا جهودهما من أجل عملية سياسية مشروعة وأن يظهرنا انفتاحاً ومرونة في ذلك المسعى.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على ملاحظاته.

ينضح من تقرير الأمين العام أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لا يُنه. فقد استمر بناء المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء منذ عام ٢٠١٦. ويساورنا قلق بشكل خاص إزاء الخطط الرامية إلى هدم عدة قرى في منطقة مسافر يطا، وكما سمعنا من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بدأت إسرائيل بالفعل بتدريبات عسكرية في المنطقة.

وفي عام ٢٠٢١، تم منح ١٠ رخص بناء فقط للفلسطينيين، مقارنة مع ٥٢٦ وحدة سكنية في المستوطنات. ومن شأن وقف إسرائيل لبناء المزيد من المستوطنات أن يحافظ على إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي نهائي بين الطرفين. ويجب على إسرائيل أيضا أن توقف عمليات الإخلاء والهدم، بما في ذلك عمليات الإخلاء وهدم المباني الممولة من المانحين، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأكرر تأكيد موقف أيرلندا من القرار الذي اتخذ في الشهر الماضي بشأن قضية إخلاء مسافر يطا في تلال الخليل الجنوبية في الضفة الغربية المحتلة. ويزيد ذلك من خطر الترحيل القسري لنحو ١٥٠ فلسطينيا وهدم منازلهم. إن إنشاء منطقة إطلاق نار ليس سببا عسكريا حتميا لنقل السكان الخاضعين للاحتلال. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بزيادة القيود المفروضة على حركة المجتمعات المحلية وأولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية.

وفي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. وتدين أيرلندا جميع أعمال العنف. لقد وقعت سلسلة مروعة من الهجمات ضد المدنيين في إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات قتل الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في جنين وأماكن أخرى أصبحت متكررة جدا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية تسعة أطفال. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك، ويجب على المجلس أن يفعل المزيد للتصدي لهذه المسألة. وتدين أيرلندا الهجمات الأخيرة من قطاع غزة. ومن الضروري أن تسعى جميع الأطراف جاهدة للحفاظ على الهدوء.

ولا بد من عمل المزيد للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية، وتيسير التنمية الاقتصادية، ورفع الحصار، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتشعر أيرلندا أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة في الضفة الغربية. وتتزايد المصاعب الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في سياق ارتفاع أسعار الوقود والأغذية، بينما لا يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية

ولا تزال النرويج تشعر أيضا بقلق عميق جراء الأزمة المالية المستمرة للسلطة الفلسطينية. ونحن ملتزمون بالعمل مع الأطراف لنقل السلطة الفلسطينية إلى أساس مالي أكثر ثباتا. ونشجع الأطراف والشركاء الإنمائيين على تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها خلال اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني الذي عُقد في بروكسل في أيار/مايو. ونرحب أيضا بالتوسع الأخير في الحصص المعتمدة للفلسطينيين من غزة والضفة الغربية على السواء لدخول إسرائيل للعمل.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام النرويج بكل الدولتين، حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا جنبا إلى جنب، في سلام ورخاء. وذلك هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لضمان حقوق وسلامة الشعبين. وستواصل النرويج العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

السيدة بيرن ناسون (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق

الخاص فينسلاند على إحاطته اليوم.

وفي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كرم مجلس الأمن مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. والتقييم الوارد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بطلب مجلس الأمن واضح ومطلق: لم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث استمرت الأنشطة الاستيطانية. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

وأكرر التأكيد على الموقف الثابت لأيرلندا والاتحاد الأوروبي

بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة رئيسية أمام السلام، وتقوض بشكل خطير احتمالات التوصل إلى حل الدولتين. ومرة أخرى، سلط تقريرا المنسق الخاص فينسلاند والأمين العام الضوء على توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، حيث قُدمت خطط لإنشاء أكبر عدد من الوحدات الاستيطانية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وفي الختام، يقع على عاتق المجلس التزام بكفالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومن الواضح أننا أخفقنا في أداء واجبنا في ذلك الشأن.

السيد دي لا فوينتي راميرس (لمكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. والنظر إلى الآراء المعرب عنها ومضمون أحدث تقرير للأمين العام، لا يسعنا إلا أن نأسف لعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بسبب استمرار عمليات التوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما ذكرنا، فإن تلك المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبة أمام حل الدولتين. ونكرر النداءات إلى وقف الأنشطة من قبيل عمليات الإخلاء وتدمير الممتلكات الفلسطينية أو هدمها، فضلا عن نقل السكان.

وفي ذلك الصدد، نكرر توجيه الدعوة إلى المحكمة العليا لإلغاء الحكم الصادر في ٤ أيار/مايو بشأن مسافر يطا، الذي يهدد ٢٠٠ ١ فلسطيني بالنزوح القسري.

وإزاء الزيادة المطردة في حوادث العنف على كلا الجانبين، لا يمكن الادعاء بأن الوضع الراهن يشكل صوتا للسلام، ولا هو خيار مقبول في إدارة النزاع. وتوضح التقلبات التي يشهدها الميدان أن الأسباب الجذرية لم تعالج بعد.

بيد أنه لا يجوز استخدام هذا الإحباط كذريعة لشن هجمات عشوائية. وتدين المكسيك بشدة إطلاق القذائف والأجهزة الحارقة من غزة على المراكز الحضرية في إسرائيل.

ونحث أيضا قوات الأمن الإسرائيلية على تجنب الاستخدام غير المتناسب للقوة. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو القادة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء إلى الامتناع عن الاستفزات والتحريض على العنف، بما في ذلك استخدام الشعارات الرنانة الموجبة للمشاعر. ومما يبعث أيضا على القلق عدد القصر الفلسطينيين الذين تحتجزهم أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيلية. وينبغي أن يكون احتجاز القصر آخر أداة يُلجأ إليها، ويتعين الإفراج عن المحتجزين حاليا.

صعبا للغاية. كما أن تزايد تعدي المستوطنات على الأرض والموارد الطبيعية، ولا سيما على المياه، يقوض أيضا الإمكانات الاقتصادية الفلسطينية. وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور حيوي ويجب أن تحصل على الدعم الكافي. وسوف تستمر أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي في القيام بدورنا هذا.

وتؤدي السلطة الفلسطينية دورا هاما. ولذلك، تدعو أيرلندا السلطة الفلسطينية إلى بذل المزيد من الجهد لتكثيف العملية الرامية إلى إجراء الانتخابات، كما قال المنسق الخاص فينسلاند بالفعل، والسعي إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية وخفض مستويات التوتر والعنف بأي طريقة ممكنة.

وتشاطر أيرلندا تور فينسلاند مخاوفه إزاء التوتر الذي تشهده القدس والتحديات غير المقبولة حيال الوضع الراهن في جبل الهيكل/ الحرم القدسي الشريف. إن الدور الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية بصفقتها الوصي دور ضروري ويجب احترامه تماما.

وفي ظل الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وانعدام المساءلة، تزداد أهمية دور المجتمع المدني. وأيرلندا ما فتئت دوما تدعم المجتمع المدني، ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تصنيف إسرائيل لـمستظمات غير حكومية فلسطينية كمستظمات إرهابية.

إن حرية وسائط الإعلام أمر ضروري أيضا. ونحن نؤيد الملاحظات التي أبدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومما يثير القلق العميق أن السلطات الإسرائيلية لم تجر تحقيقا جنائيا في مقتل شيرين أبو عاقلة.

وأشكر تور فينسلاند على الإحاطة التي قدمها إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وتتطلع أيرلندا إلى رفعه مزيدا من التقارير بانتظام إلى المجلس بشأن انخراط المرأة ومشاركتها في جهود السلام والأمن في المنطقة، ونود الحصول على تحليل منهجي بشأن تداعيات النزاع، ولا سيما أثر الاحتلال على النساء والفتيات.

القرار بضرورة التعجيل بتحقيق الاستقرار في الأوضاع وعكس مسار التوجهات الضارة في الميدان التي تقوض من إمكانية حل الدولتين، وتهيئة الظروف لنجاح مفاوضات الوضع النهائي، ولكنها لم تنفذ في الغالب.

واليوم، وكما ورد في تقرير الأمين العام، سمعنا عن تطور الحالة في الميدان، بما في ذلك في مسافر يطا.

وتتواصل دورات التوتر في الأماكن المقدسة وفي البلدة القديمة وما حولها بفعل أعمال التحريض والاستفزاز والشعارات الرنانة المؤججة للمشاعر. وما فتئت المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء تتزايد بمعدل يندر بالخطر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي.

إن أعمال العنف والاشتباكات من سمة الحياة اليومية في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، بحيث باتت أمرا معتادا لا يجوز القبول به.

وقد استمعنا اليوم أيضا إلى إحصاءات مفزعة عن وقوع حوادث عنف ووفيات في صفوف الأطفال والشباب.

وتمشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أيضا، ما فتئت كينيا تدين استمرار موجة الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرها من الجماعات المسلحة في إسرائيل، وتدعو إلى المساءلة عن ارتكابها وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحتها.

وندعو أيضا إلى اتخاذ الخطوات على الفور لوقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين التي أزهقت على نحو مأساوي أرواح الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، بما في ذلك الحوادث التي وقعت مؤخرا في جنين. وتشير جميع هذه الأمثلة إلى ضرورة النظر إلى ما هو أبعد من الإعراب عن القلق وإعداد قائمة الحوادث.

وكما ذكرت كينيا من قبل، ولئن كانت التقارير الفصلية لا تزال ضرورية لإبقاء المجلس على علم، فإن هناك حاجة إلى طرح توجهات أوسع نطاقا وتقديم تحليل رصين لآثارها المحتملة في سياق حقائق الوضع الراهن في الميدان، بما في ذلك آفاق الحل القائم على وجود

كما نكرر النداءات التي أطلقها المجلس والأمين العام لإجراء تحقيق مستقل في جريمة قتل الصحفية شيرين أبو عاقلة. فيجب تقديم المسؤولين عن هذه الجريمة إلى العدالة.

إن نجاح خطة العمل الفلسطينية سيسهم في تحقيق الازدهار والأمن للإسرائيليين. بيد أن الافتقار إلى الإصلاحات الهيكلية يحد من الأثر المضاعف للمساهمات التي تقدمها البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية.

ولا بد أن يقترن التقدم المحرز على الجبهة الاقتصادية بخطوات موازية تقضي إلى حوار سياسي شامل للجميع يسهم بفعالية في حل القضايا. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية إجراء انتخابات عامة حرة وشفافة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية على وجه السرعة، وأهمية تعزيز مشاركة السكان الفلسطينيين على نطاق واسع، ولا سيما النساء والشباب.

ويسرني أن أبلغكم بأن الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية سلمت في ٢٣ حزيران/يونيه معدات ولوازم طبية أساسية إلى مستشفى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في قلقيلية بالضفة الغربية. وسيؤدي ذلك إلى تحسين قدرات خدمات الطوارئ في مستشفى يقدم خدماته في المقام الأول إلى اللاجئين الفلسطينيين. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للدور الذي تضطلع به الوكالة في مجال الأنشطة الإنسانية وتحقيق الاستقرار.

وفي الختام، أؤكد من جديد موقف المكسيك بشأن حل الدولتين؛ إذ يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويسمح بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة سياسيا واقتصاديا، تعيش جنبا إلى جنب إسرائيل في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته واستعراضه العام لتقرير الأمين العام.

فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لم يجرز للأسف أي تقدم هادف منذ اتخاذ القرار قبل خمس سنوات. وتتعلق أهداف

الجهود البناءة على مستوى القاعدة الشعبية في التخفيف من حدة دورات النزاع بصورة عملية ومتسقة.

وهنا، تود كينيا أن تشيد بمشاركة المنسق الخاص في الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في ٢٤ حزيران/يونيه، الذي أبرز الأبعاد الجنسانية لهذا الملف، بما في ذلك الدعوة إلى تعزيز دور المرأة المحلية في عمليات السلام والتعاون بين النساء الفلسطينيات والإسرائيليات من بناء السلام.

وفي الختام، تحث كينيا كلا الطرفين مرة أخرى على بذل جهود جماعية لبدء عمليات بناء السلام وصنع السلام التي من شأنها أن تظهر الالتزام السياسي بالأهداف المستنوية والقابلة للتحقيق للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الوافية وجهوده الهامة.

اتخذ هذا المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قبل خمس سنوات، ليؤكد مجدداً على موقف المجتمع الدولي الداعي لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية باعتباره أمراً ضرورياً لإنقاذ حل الدولتين. ولكن، يؤسفنا ما ورد في التقرير الأخير للأمين العام حول استمرار الاتجاهات السلبية على الأرض، ومنها بناء وتوسيع المستوطنات وعمليات الهدم والتهدج القسري، ونخص بالذكر هنا القرارات المتعلقة بتهدج الفلسطينيين من مسافر يطا في الضفة الغربية والتهدج بهدم المنازل في أنحاء مختلفة من القدس الشرقية.

وننوه إلى أن بناء وتوسيع المستوطنات يقطع الاتصال الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة ويؤثر على حياة السكان، لا سيما النساء والأطفال، إذ يحد من حركتهم ويحرم المزارعين من الوصول إلى أراضيهم ومصادر المياه. كما تشكل هذه المستوطنات نقاط تماس، وتعد من العوامل المؤدية لاستمرار العنف، فضلا على أنها تقوض جهود السلام، وتشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وعلى نطاق أوسع، تستمر الأوضاع الأمنية والسياسية في التدهور، كما أشار السيد فينسلاند، لا سيما في الضفة الغربية والقدس

دولتين، تعيش بمقتضاه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

والأهم من ذلك، ومع الاعتراف بأهمية المفاوضات المباشرة، وبصرف النظر عن وجود هذه المفاوضات أو استئنافها، ينبغي للتقرير، تماشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أن يعرض أهدافا واضحة وجداول زمنية وحلولا مجدية لتسوية المسائل العالقة بطريقة من شأنها تحسين قدرة المجلس على بحث السبل والوسائل العملية التي تكفل التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة بهذا النزاع الذي طال أمده.

وهذا لا يعني أن عبء إنهاء النزاع يقع على عاتق مجلس الأمن وحده. ويكمن الطابع الفريد للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في كونه يتضمن مقترحات وأنه ليس إلزاميا. والواقع أن تنفيذه يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إذا أريد له أن ينجح. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتوليد زخم سياسي في الميدان فورا، وليس في المستقبل فقط.

وتقر كينيا بالتقدم المحرز من خلال جهود الوساطة الإقليمية وتنتهي عليه، بما في ذلك النداءات الرامية إلى كفالة وجود مؤسسات حكم مرنة وموحدة وتمثيلية من أجل تحقيق الاستقرار.

ونحيط علما بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية للموافقة على تصاريح العمل وتحسين التدفق المنتظم للبضائع والأشخاص عبر معابر غزة، تماشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وستكون معالجة العزلة الاقتصادية المفروضة على غزة عن الاقتصاد الإقليمي والعالمي الأوسع نطاقا شرطا حاسما لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عموما.

ومؤتمر إعلان التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذي اختتم لتوه زاد من تعزيز دورها الحيوي في تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية داخل غزة وللسكان الفلسطينيين الذين يشهدون ظروفًا بالغة الصعوبة في المنطقة.

ولذلك، ومن أجل تعزيز السلام والأمن، فإننا نكرر التأكيد على ضرورة أن تدعم جميع الأطراف المعنية المكاسب اليومية التي تحققت

وختاماً، يكرر بلدي موقفه الثابت والداعم لتحقيق حل الدولتين بحيث يتم إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بناء على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

أشكر المنسق الخاص على ما قدمه من معلومات مستكملة عن الحالة في الميدان.

إننا نجتمع كل شهر لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط والوضع الراهن لعملية السلام. والرسالة المهمة التي نسلط الضوء عليها مراراً وتكراراً هي الحاجة المطلقة إلى بذل كل ما في وسعنا لكسر حلقة العنف ومنع المزيد من اشتداد النزاع.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وسيلة حيوية لتحقيق تلك الغاية. ونكرر التأكيد عليها اليوم، بشعور من الإلحاح، في وضع لا تزال فيه عملية السلام متوقفة. وينص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) على أن المستوطنات في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها دولياً.

ونلاحظ مع الأسف أن ذلك القرار التاريخي لم ينفذ، وأن المستوطنات استمرت في التوسع، مما يضعف الآمال في التوصل إلى حل سلمي مُجدٍ، وهو شرط مسبق للتعيش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والعيش في دولتين، دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء تعيش في سلام مع إسرائيل ديمقراطية، والقدس عاصمة مشتركة.

لقد قلنا ذلك من قبل وسنواصل قوله بصوت عالٍ وواضح: إن أمن إسرائيل لن يكون موضع شك أبداً. لكن المستوطنات لا تسهم في تحقيق أمن إسرائيل. فهي تؤدي إلى العنف وإزهاق الأرواح على كلا الجانبين.

إسرائيل بلد ديمقراطي. والعمود الفقري لكل بلد ديمقراطي هو سيادة القانون. وما فتئت ألبانيا تلتزم تماماً بسيادة القانون على الصعيدين المحلي والدولي.

الشرقية، حيث تتوالى الأحداث التي تزيد من حدة التوترات الراهنة، مما يهدد باشتعال فتيل العنف في أي لحظة. وكما يوضح الأمين العام في تقريره، تزداد هذه الأوضاع خطورة مع غياب آفاق تحقيق السلام واستمرار مسببات النزاع. ولا بد هنا من التأكيد على ضرورة الالتزام بما ينص عليه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بخصوص العمل على منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتحرير والتدمير، خاصة في ظل تصاعد التوترات.

لذلك لا يجب ترك هذه الأوضاع الهشة على حالها، إذ ينبغي تنشيط الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لاتخاذ إجراءات استباقية تحافظ على التهدئة المرتقبة، وتساهم في تهيئة بيئة مواتية للسلام. ونتطلع في هذا الصدد إلى الزيارة المرتقبة للرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المنطقة خلال الشهر القادم، وبالأخص زيارته إلى إسرائيل وفلسطين. وكما نرى أن تعزيز التعاون بين الأطراف على مختلف المستويات من شأنه أن يساهم في بناء الثقة بينها، ويخلق مساحة تتيح عودة الأطراف إلى مفاوضات ذات مصداقية.

وفي سياق تقاوم الأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة، في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع، نؤكد على أهمية السعي للتخفيف من حدة هذه الأوضاع عبر اتخاذ إجراءات ملموسة لإنعاش الاقتصاد وتسهيل حركة العاملين والتدفقات التجارية. وإذ نكرر التأكيد مجدداً على التزام دولة الإمارات الدائم والتاريخي بدعم الشعب الفلسطيني الشقيق، بما في ذلك عبر مواصلة جهودنا في تقديم مساعدات إنسانية ودعم قطاعات الصحة والتعليم.

ونرحب بالاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والأمن والسلام يوم الجمعة الماضي، حيث ركز الاجتماع لأول مرة على عملية السلام في الشرق الأوسط، وسلط الضوء على وضع المرأة الفلسطينية ومساهمتها في إحلال السلام والأمن. كما كان هناك إجماع على الحاجة لإيلاء المزيد من الاهتمام لتعزيز دور المرأة في هذا المجال، وتمكينها في مختلف القطاعات نظراً لدورها الحيوي في بناء مجتمعات سلمية ومستقرة.

يؤسف له أن شوكتهم قويت مع مرور الوقت. وينبغي ألا نضطر إلى التفكير في هذا المأزق الخطير، الذي يمكن أن يحول إمكانية التوصل إلى حل سلمي من أمنية إلى ذكرى. وهذه النظرة القاتمة صرخة من أجل استئناف المفاوضات السلمية على أساس الإطار القانوني الذي أنشأته الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ذات الصلة، ونحن نتطلع كثيرا إلى زيارة الرئيس بايدن إلى المنطقة. ولهذا السبب نرحب بجميع المبادرات الرامية إلى كسر حالة الجمود التي تعترى الوضع الراهن، بما في ذلك مبادرة لجنة الاتصال المخصصة للأراضي الفلسطينية التي اجتمعت في بروكسل الشهر الماضي، وتدابير الحكومة الإسرائيلية لتوسيع نطاق إصدار تصاريح العمل للفلسطينيين.

ونشيد أيضا بالدعم الحيوي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني، بما في ذلك مساندة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولن تكون هذه التدابير كافية أبدا؛ فهي ليست في الواقع عوامل ستغير من مجريات الأمور تماما. ومع ذلك، فهي مهمة لأنها تساعد على عكس مسار التوجهات السلبية والإبقاء على الأمل في التوصل إلى حل سلمي للنزاع. لقد عانى الفلسطينيون والإسرائيليون بما فيه الكفاية من هذا النزاع المأساوي. إنهم جميعا بحاجة إلى السلام. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدتهم على تحقيق هذه الغاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الأخطار التي تهدد الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس وخطاب الكراهية المؤجج للمشاعر الذي يزيد من تقاوم التوتر. وينبغي عدم التسامح مع خطاب الكراهية والتحريض على العنف في أي مكان. وهما مرفوضان رفضا أشد في الأماكن المقدسة. وينبغي إدانتها عالميا بشكل لا لبس فيه.

ويساورنا القلق إزاء ازدياد حالات العنف يوميا. وتدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله والتحريض على ارتكاب هذه الأفعال الشنيعة. ولذلك فإننا نؤيد الحق المشروع لإسرائيل في الدفاع عن نفسها إزاء هذه الأفعال، مع ضرورة توخي العناية الواجبة فيما يتعلق بمبدأ التناسب وحماية المدنيين.

ويمكن، بل ينبغي، منع عمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك في مسافر يطا لأنها تقلب حياة الناس رأسا على عقب ولا تؤدي إلا إلى ازدياد العداء وانعدام الثقة بين الشعبين.

إن قتل شيرين أبو عاقلة واقتحام الشرطة الإسرائيلية لموكب جنازتها يستدعي إجراء تحقيق مستقل ومحيد لإثبات الحقيقة. فالحقيقة تولد الثقة. ونحث السلطات الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء على التعاون في إجراء تحقيق شامل وعادل ونزيه لكفالة المساءلة، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن.

والتاريخ المضطرب في الشرق الأوسط يخبرنا بأن الحالات المتممة بشدة الحساسية والهشاشة دائما ما يتمكن أولئك الذين لا يبتعدون عن السلام ولا يسعون إلى تحقيقه من استغلالها بسهولة. ومما